

Distr.: General
4 September 2020
Arabic
Original: English and French



مجلس حقوق الإنسان

اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي

الدورة الحادية والسبعون

جنيف، 5-9 تشرين الأول/أكتوبر 2020

البند 4(ب) من جدول الأعمال المؤقت

النظر في التقارير المقدّمة عن أعمال اللجنة الدائمة

الميزانيات البرنامجية والإدارة والمراقبة المالية والرقابة الإدارية

البيانات المالية لعام 2019 كما ترد في تقرير مجلس مراجعي الحسابات إلى الجمعية العامة عن البيانات المالية المراجعة لصناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين للفترة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر 2019

مذكرة من المفوض السامي

إضافة

المسائل الرئيسية والتدابير المتخذة استجابة لتقرير مجلس مراجعي الحسابات لعام 2019*

* وفقاً للمقرر الوارد في الفقرة 19 من الوثيقة A/71/12/Add.1، لا تخضع هذه الوثيقة لنمط تقديم الوثائق الرسمية العادي وتُستثنى من شرط التوزيع المتزامن.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-11508(A)



* 2 0 1 1 5 0 8 *

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
3	8-1	مقدمة أولاً -
4	30-9	الاستنتاجات الرئيسية المتعلقة بمراجعة حسابات 2019 ثانياً -
4	13-9	ألف - الاستنتاجات المتعلقة بالمالية
5	17-14	باء - مبادرات الإصلاح
6	21-18	جيم - الشركاء المنفذون
6	25-22	دال - إدارة الأسطول العالمي
6	28-26	هاء - عملية التخصيص والإنفاق في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
7	30-29	واو - نشر نظام جديد للتسجيل وإدارة القضايا وحماية البيانات
7	31	خاتمة ثالثاً -
8		التوصيات الرئيسية الصادرة في عام 2019 أو المتبقية من السنوات السابقة والتدابير المتخذة لتنفيذها .. المرفق

أولاً - مقدمة

1- يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن النتائج الرئيسية التي خلص إليها مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة (المسمى بعده "المجلس") من مراجعته البيانات المالية لصناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019⁽¹⁾، وكذلك عن التدابير التي اتخذتها أو اقترحتها المفوضية استجابةً للتوصيات الرئيسية الصادرة في عام 2019 وتلك المتبقية من أعوام سابقة.

2- وأعدت المفوضية بياناتها المالية للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وكانت الغاية من مراجعة الحسابات، في المقام الأول، أن يكون المجلس رآياً عن بيانات المفوضية المالية، وقد اشتملت على استعراض عام للنظم المالية والرقابة الداخلية، إضافة إلى فحص اختياري لسجلات المحاسبة وغيرها من أدلة الإثبات في حدود ما ارتآه المجلس ضرورياً لتكوين رأي عن البيانات المالية. وزار المجلس، أثناء إجراءاته مراجعة الحسابات، المقر الرئيسي للمفوضية في جنيف ومركزي الخدمات العالميين في بودابست وكوبنهاغن. ونظر المجلس أيضاً في العمليات الميدانية في إكوادور وبليز وبنغلاديش وبنما، وزار المكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا، الذي يوجد مقره في السنغال، والمكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي الذي يوجد مقره في جنوب أفريقيا، والمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ الذي يوجد مقره في تايلند. وأصبح المجلس، اعتباراً من 16 آذار/مارس 2020، يستكمل إجراءات المراجعة اللازمة عن بعد بسبب جائحة فيروس كورونا.

3- وبعد أن نظر المجلس في البيانات المالية خلص إلى أن هذه البيانات قد عرّضت بأمانة وضع المفوضية وأداءها الماليين وتدققاتها النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، من جميع الجوانب المادية ووفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وشدد المجلس بوجه خاص على الظروف الاستثنائية التي تأثرت بجائحة فيروس كورونا فيما يتعلق بتلقي شهادات مراجعة حسابات مستقلة من طرف ثالث للشركاء، وفيما يتعلق بنواحي عدم اليقين التي تكثف قيود التمويل.

4- ووفقاً للبند 5-7 من النظام المالي للأمم المتحدة، استعرض المجلس أيضاً عمليات المفوضية من أجل إبداء ملاحظات بشأن كفاءة الإجراءات المالية، والنظام المحاسبي، والضوابط المالية الداخلية، وبوجه عام، إدارة المنظمة وتنظيمها.

5- وأبلغ المجلس عن النتائج الرئيسية وأصدر 55 توصية جديدة، منها 14 توصية ذات صلة بالشؤون المالية، و41 توصية تتصل عموماً بإدارة العمليات وتنظيمها والضوابط الداخلية، شملت المجالات التالية: مبادرات الإصلاح؛ والشركاء المنفذون؛ وإدارة الأسطول؛ إجراءات التخصيص والإنفاق في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ والنظام الجديد للتسجيل وإدارة القضايا وحماية البيانات.

6- وفي 15 أيار/مايو 2020، اعتُبرت منفذة ومغلقة 48 توصية (50 في المائة) من مجموع 96 توصية متبقية صادرة في عام 2018 والسنوات السابقة؛ واعتُبرت توصيتان (2 في المائة) غير منفذتين؛ واعتُبر أن 3 توصيات (3 في المائة) قد تجاوزتها الأحداث وباتت في حكم المغلقة. أما التوصيات المتبقية البالغ عددها 43 توصية (أي 45 في المائة) فقد كانت قيد التنفيذ أثناء إجراء الاستعراض. ولاحظ المجلس تحقيق تقدم مستمر في تنفيذ التوصيات المتبقية ورحب بما أحرز من تقدم عموماً في إنهاء النظر في العديد من التوصيات الأقدم عهداً التي صدرت ما بين عامي 2014 و2017. وأقر المجلس بأن بعض

(1) انظر A/75/5/Add.6.

التوصيات لا يزال قيد التنفيذ ويتعلق بمشاريع ومبادرات ما زالت في طور البدء أو الإعداد، مثل مشاركة المفوضية في أهداف التنمية المستدامة ووضع نظام منقح للإدارة القائمة على النتائج.

7- ويُجمل هذه الوثيقة الاستنتاجات الرئيسية التي خلص إليها المجلس لعام 2019 والتدابير التي تعتمزم المفوضية اتخاذها لمعالجة هذه الاستنتاجات. وترد في مرفق هذه الورقة قائمة تتضمن 18 توصية رئيسية جديدة صادرة في تقرير مراجعة الحسابات لعام 2019، فضلاً عن التوصيات الرئيسية المتبقية من السنوات السابقة، إلى جانب الإجراءات المتخذة لتنفيذها.

8- وسيتاح الاطلاع على مصفوفة تتضمن معلومات إضافية عن التدابير المتخذة والمواعيد المقررة لتنفيذ جميع التوصيات الصادرة في عام 2019، وعددها 55 توصية، إلى جانب التوصيات المتبقية من السنوات السابقة، وعددها 43 توصية، على هذا الرابط: <https://www.unhcr.org/standing-committee-meetings.html> تحت عنوان الوثائق المتعلقة بالاجتماع التاسع والسبعين.

ثانياً- الاستنتاجات الرئيسية المتعلقة بمراجعة حسابات 2019

ألف- الاستنتاجات المتعلقة بالمالية

9- أكد المجلس أن وضع المفوضية المالي لا يزال قوياً، وأن لديها ما يكفي من الأصول للوفاء بالتزاماتها. ولاحظ أن مجمل المؤشرات المالية الرئيسية تظل متينة، وأن مستوى الطلب على تدخلات المفوضية زاد بسبب حالات الطوارئ الجارية، وارتفاع أعداد الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية. وأحاط المجلس علماً أيضاً بحدوث انخفاض طفيف، في عام 2019، قدره 166,9 مليون دولار من التبرعات وحدوث عجز قدره 75,1 مليون دولار، بينما بلغت الفجوة التمويلية بين الاحتياجات العالمية المقدرة والأموال المتاحة 3,81 بلايين دولار.

10- وأحاط المجلس علماً بارتفاع التبرعات المخصصة لحالات بعينها، وهو ما نشأت عنه صعوبات بالنسبة للإدارة عندما تعلق الأمر بتعبئة الموارد بشكل مرن لأجل تلبية الطلب في جميع مجالات العمل. وأحاط علماً أيضاً بأن التزامات الجهات المانحة انخفضت بشكل طفيف بنسبة 4 في المائة في عام 2019 مقارنة بعام 2018، بينما ظلت الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ضمن الجهات المانحة الرئيسية للمنظمة.

11- وأعدت المفوضية حساب التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وزادت هذه الالتزامات بمبلغ 21,1 مليون دولار في عام 2019. أما دواعي إعادة حساب هذه الالتزامات فهي أن المفوضية لم تكن لديها معلومات شاملة عن تاريخ خدمة ومشاركة بعض موظفيها في خطة الرعاية الصحية. وبالنسبة للعمليات الحسابية لعام 2019، استخدمت المفوضية مصدراً بديلاً للبيانات وحصلت على بيانات إضافية من الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة للتحقق من التقديرات. ويرى المجلس أن العناصر الحالية للبيانات الإحصائية لا تزال غير ملائمة تماماً لهذا الغرض. وذكرت المفوضية أن إعادة حساب الالتزامات التي أجريت بالاستعانة بمصدر البيانات البديلة توفر الضمانات اللازمة بأن التزامات ونفقات عام 2019 صحيحة وخالية من أي خطأ مادي، وأضافت أنه من المقرر في عام 2020 إخضاع البيانات لمزيد من التمحيص والتحقق من أجل تحسين أساس حسابات التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في السنوات المقبلة.

12- ولاحظ المجلس أن هناك مجالاً لتحسين عملية الجرد؛ وخلص إلى أن إحداثيات المخزونات "العابرة" البالغة 16,6 مليون دولار غير واضحة، وأن تجهيز عدة بنود من المخزونات قد تم خارج إطار

الوحدة المخصصة للمخزون في نظام التخطيط المركزي للموارد. ورأى المجلس ضرورة اتخاذ خطوات إضافية لضمان عمل آليات المراقبة بفعالية. وذكرت المفوضية أن وثائق العمليات من بدايتها إلى نهايتها وخصائص حماية المحفوظات متاحة في نظام إدارة النظم والموارد والأفراد⁽²⁾، بينما تسجل بوجه عام وفي الوقت المناسب مذكرات "السلع الواردة" وطلبات المخزون المادي وتسويات المخزونات. ومع ذلك فإن الأخطاء والأغلاط التي لاحظها المجلس ستعالج من خلال تحسين الرصد، عن طريق الاستعراض المنتظم لمسارات المخزون على سبيل المثال. وأقرت المفوضية بأن إدخال تحسينات على النظم وتبسيط العمليات على النحو المناسب اعتبارات تنبغي مراعاتها عند تصميم النظام الجديد للتخطيط المركزي للموارد.

13- ولاحظ المجلس أن عملية تحديث الأدوار في مسار الشراء والدفع واستعراض الأدوار المتضاربة هي عملية يدوية تنطوي على مخاطر وقوع أخطاء. وارتأى المجلس أن وجود أداة إلكترونية منظمة سيكون مفيداً في زيادة كفاءة العملية وتحسين الرقابة. ورداً على ذلك، علقت المفوضية بأن وجود إطار تفويض جديد ونظام داعم له سيكون جزءاً لا يتجزأ من المشروع العام للتخطيط المركزي للموارد واستعراض العمليات.

باء- مبادرات الإصلاح

14- خلال عام 2019، ركزت عملية اللامركزية والهيكلية الإقليمية على إعادة هيكلة المكاتب الإقليمية. وفي آب/أغسطس 2019، أصدرت المفوضية إجراءات جديدة لتخصيص الموارد في سياق تخطيط الموارد وإدارتها ضمن تصميم تنظيمي إقليمي المنحى. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، أصدرت المفوضية ثلاث وثائق تحدد أدوار المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية والشعب، ومسؤولياتها وسلطاتها. واعتباراً من كانون الثاني/يناير 2020، أصبحت المكاتب الإقليمية السبعة وفق مواصفاتها العامة المعاد تشكيلها. واستعرض المجلس الهيكل الجديد في ضوء نموذج خطوط الدفاع الثلاثة وخلص إلى ضرورة توضيح مجالات معينة، حيث أوصى بأن تقوم المفوضية، بناء على ذلك، بتنقيح الأدوار والمسؤوليات والسلطات من أجل إزالة أوجه التداخل.

15- ولمعالجة هذه الملاحظات، أكدت المفوضية خططها الرامية إلى التمييز بوضوح أكبر بين المسؤوليات الرقابية على كل مستوى، وزيادة تناسق إطار الأدوار والمسؤوليات والسلطات. وستقوم أيضاً بإعادة تنظيم الأدوار والمسؤوليات في المقر من أجل إزالة أوجه التداخل مع المكاتب الإقليمية والشعب بوصفها خط الدفاع الثاني.

16- واستنتج المجلس أن المفوضية رغم رصدها للتقدم المحرز في مشروع اللامركزية والهيكلية الإقليمية، لم تُبأشر بعدُ التقييم الشامل لقياس التقدم المحرز والتغيير والتكاليف والفوائد.

17- واتفقت المفوضية مع التوصيات وذكرت أنها تعتمزم تنقيح الدراسات الاستقصائية للموظفين بشأن اللامركزية والهيكلية الإقليمية المستخدمة، وأتمتة عملية تتبع مؤشرات الأداء الرئيسية غير المشمولة بالدراسات الاستقصائية. وقد تم بالفعل وضع مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية في الربع الثاني من عام 2019، واستخدمت جزئياً لقياس وتتبع وتقييم النتائج المرجوة. وعلاوة على ذلك، استُحدث نموذج لتتبع التكاليف في بداية عملية الهيكلية الإقليمية، وخضع للأتمتة في آذار/مارس 2020، مما مكن المنظمة من تتبع محصنات الميزانية والنفقات المتصلة بالهيكلية الإقليمية.

(2) نظام إدارة النظم والموارد والأفراد (MSRP) مجموعة متكاملة من التطبيقات تستخدمها المفوضية وتشمل مجالات الميزنة والمالية وإدارة سلسلة الإمداد، وإدارة الخزينة، وإدارة الشراكات، والأسفار والنفقات، وغير ذلك.

جيم - الشركاء المنفذون

- 18- لاحظ المجلس أن 58 في المائة من نفقات الشركاء المنفذين تتعلق بعمليات شراء الشركاء للسلع والخدمات في عام 2019. ووجد أمثلة تدل على أن العمليات القطرية لم تحلل بما فيه الكفاية قدرات الشركاء المكلفين على تنفيذ عمليات الشراء. وأوصى المجلس كذلك بأن يُجرى هذا التحليل في إطار عملية منح التأهيل المسبق في مجال المشتريات وأن يُدمج في النماذج المعيارية المتبعة لتكليف الشركاء بعمليات الشراء.
- 19- وذكرت المفوضية أنها ستواصل استعراض نماذجها المعيارية لضمان اتخاذ قرارات مبررة بتكليف الشركاء المنفذين بالمشتريات، استناداً إلى تحليل ذي مغزى.
- 20- واستعرض المجلس عينة من اتفاقات الشراكة ووجد أوجه ضعف في تحديد المؤشرات والنواتج. فعلى سبيل المثال، لم تُحدد دائماً خطوط الأساس والأهداف المرجوة من أجل قياس التقدم المحرز في المشاريع وأثرها.
- 21- وذكرت المفوضية أنها ستعالج أوجه الضعف هذه في سياق الإصلاحات الإدارية القائمة على النتائج التي يجري تصميمها حالياً، والتي سيبدأ العمل بها اعتباراً من دورة عام 2022.

دال - إدارة الأسطول العالمي

- 22- وجد المجلس أن عملية تخصيص الميزانية الحالية للأسطول العالمي لم تكن متوافقة مع عنصر التوجيه الداخلي وتمويل الأسطول العالمي المركزي، الذي أنشئت بموجبه أصلاً وحدة إدارة الأسطول العالمي. وأوصى المجلس بأن تُبسّط عملية إعداد الميزانية وأن تتواءم مع التوجيهات القائمة، التي تنص على ضرورة إتاحة الإيرادات المتأتية من الإيجارات والمبيعات لصندوق الأسطول العالمي.
- 23- ووافقت المفوضية على تبسيط عملية إعداد ميزانية الأسطول العالمي. وعلاوة على ذلك، ذكرت أنها ستشرع في إجراء تقييم شامل لتحديد الآليات التي يتعين استخدامها من أجل وضع منهجية أكثر وضوحاً وشفافية لتخصيص الإيرادات لأنشطة التمويل الذاتي التي تقوم بها إدارة الأسطول العالمي.
- 24- ووجد المجلس أن أكثر من 50 في المائة من العمليات طلبت مركبات خفيفة جديدة في غضون مهلة قصيرة دون تخطيط مسبق. ويرى المجلس أن عدم وجود تقييم موثوق للاحتياجات أدى إلى ارتفاع غير اقتصادي في عدد المركبات الخفيفة المخزنة في مركز المركبات في تايلند. وأوصى المجلس بأن تحسّن المفوضية تقييم الاحتياجات وأن تضع خطة ذات معنى لشراء المركبات الخفيفة.
- 25- ووافقت المفوضية على استكشاف تدابير لوضع خطة شاملة لشراء المركبات تستند إلى الاحتياجات من المركبات التي تصادق عليها العمليات نفسها.

هاء - عملية التخصيص والإنفاق في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

- 26- لاحظ المجلس أن المفوضية لم تسجل جميع البيانات اللازمة في نظامها للتخطيط المركزي للموارد من أجل الإبلاغ عن الاتفاقات المتعلقة بفرادى المتعاقدين الذين يتم التعامل معهم عن طريق المكتب ورصدها، مما أدى إلى عدم اتساق البيانات المتاحة في النظام وإلى الحاجة إلى استخدام عمليات يدوية مرهقة. ولذلك، أوصى المجلس بوضع ضوابط للامتثال لضمان موثوقية ما يسجله الموظفون في النظام من بيانات عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

27- ولاحظ المجلس أيضاً أن المفوضية لم تقم دائماً بتصفيّة الرصيد المتبقي من أوامر الشراء بعد تسوية فواتير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. ورأى المجلس أن القيام على النحو المناسب بربط الأموال بالالتزامات وتتبع الرصيد الملتزم به في سياق أوامر الشراء أمر ضروري لضمان دقة إثبات النفقات وتقديم نظرة عامة أفضل عن الميزانية المتبقية. وعلاوة على ذلك، يرى المجلس أنه ينبغي للمفوضية أيضاً أن تحدد بمزيد من الوضوح الظروف التي جعلت التعاقد مع متعاقد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أمراً معقولاً وضرورياً لعملياتها.

28- ووافقت المفوضية على التوصيات والتزمت باستعراض عمليات تسجيل بيانات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في النظام وتحسين رصد أوامر الشراء التي يطلبها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في إطار الاستعراض الشامل للترتيبات الإدارية مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وبالإضافة إلى ذلك، ذكرت المفوضية أن الأمر الإداري المقبل بشأن إدارة القوة العاملة المنتسبة سوف يستحدث أداة لتحليل الجدوى يستخدمها الكيان الذي يتولى التعيين في مسعاه إلى الاستعانة بالعمال المنتسبين. والهدف هو تحديد ما إذا كان هذا النوع من الترتيبات هو الأنسب استناداً إلى جملة من المعايير المحددة.

واو - نشر نظام جديد للتسجيل وإدارة القضايا وحماية البيانات

29- بدأت المفوضية في عام 2015 تطبيق نظام جديد للتسجيل وإدارة القضايا. ولاحظ المجلس أن المفوضية لم تكن لديها نظرة متكاملة عن عمليات وقف التشغيل تسمح لها بالتأكد من شطب البيانات المستمدة من نظام التسجيل السابق بصفة كلية والتأكد من أنها لم تعد قيد الاستخدام. ولاحظ المجلس أيضاً أنه رغم بدء تطبيق النسخة الجديدة من أداة المفوضية للتسجيل وإدارة القضايا (proGres v4) في عام 2015، لم يجر بعد أي تقييم لأثرها في حماية البيانات. وقال المجلس إن تقييم الأثر في حماية البيانات يساعد على اكتشاف أوجه القصور في حماية البيانات في مرحلة مبكرة، ويسمح بالتالي باستحداث ضمانات لها وإعمالها. وأضاف أن سياسة المفوضية لحماية البيانات لا تنص على تعيين مراقبي بيانات مسؤولين على المستوى الوظيفي أو التنظيمي، ولا تحدد متى يتعين إجراء تقييمات للأثر في حماية البيانات على الصعيدين العالمي أو الإقليمي.

30- ورداً على ذلك، أكدت المفوضية أنها تعمل على إعداد تعليمات لتعميمها على مراقبي البيانات فيما يتعلق بوقف تشغيل نظام التسجيل السابق. وستكفل المفوضية أيضاً من الناحية الإجرائية إدراج تحديد التكاليف وتنفيذ تقييمات الأثر في حماية البيانات في دورة حياة إدارة مشاريع تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ثالثاً - خاتمة

31- تؤكد المفوضية من جديد التزامها بالاستجابة لتوصيات المجلس وبمواصلة تحسين الإجراءات والنظم والضوابط من أجل التخفيف من المخاطر المحددة. وستساعد استنتاجات المجلس وتوصياته المفوضية على ترتيب أولوياتها المرتبطة باستخدام الموارد في المجالات التي تكون فيها المنظمة أشد عرضة للمخاطر.

المرفق

التوصيات الرئيسية الصادرة في عام 2019 أو المتبقية من السنوات
السابقة والتدابير المتخذة لتنفيذها

إجراءات تنفيذ التوصيات	التوصيات (تقرير مراجعة الحسابات لسنة/رقم الفقرة)
<u>التوصيات الرئيسية الصادرة في تقرير المراجعة لعام 2019</u>	
ألف - الاستنتاجات المتعلقة بالمالية	
<p>ستقيم المفوضية أنسب طريقة للحصول مبدئياً على بيانات أكثر شمولاً عن خدمة موظفيها وتاريخ مشاركتهم في خطة الرعاية الصحية ثم تعهدها في وقت لاحق. وقد أشار تقييم أولي للنهج الممكنة إلى أن إيجاد حل لتحسين البيانات قد يتطلب نهجاً شاملاً ومنسقاً يُتبع على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وهكذا، ستسعى المفوضية، من خلال التواصل مع شبكات الموارد البشرية والمالية، إلى استحداث نهج مشتركة. وبالنظر إلى ما يستلزمه الأمر من جهود التنسيق، لن يمكن التوصل إلى حل كامل لحساب التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة إلا في عام 2021.</p>	<p>20/2019 - يوصي المجلس بأن تحصل المفوضية على بيانات دقيقة عن خدمة موظفيها وتاريخ مشاركتهم في خطة الرعاية الصحية وأن تتعهد هذه البيانات. (الفقرة 20 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2019)</p>
<p>ستنفذ المفوضية تدابير إضافية لتحسين إدارة المخزون من خلال زيادة الرصد، مثل الاستعراض المنتظم لمسارات المخزون. وستراعي أيضاً التوصية المتعلقة بالتخطيط المركزي للمخاطر عند وضع خططها لإدارة المخزون.</p>	<p>56/2019 - يوصي المجلس بأن تنفذ المفوضية تدابير إضافية لضمان حسن أداء الضوابط الأساسية في عملية إدارة المخزون. وينبغي أن تختار المفوضية توثيق عملية إدارة المخزون من بدايتها إلى نهايتها وخصائص حماية المحفوظات أثناء عملية انتقاء نظام جديد للتخطيط المركزي للموارد. (الفقرة 56 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2019)</p>
<p>تنفيذ هذه التوصية مرهون بتصميم الجيل القادم من نظام التخطيط المركزي للموارد. ولن يكون الاستثمار في إعادة تشكيل النظام الحالي فعالاً من حيث التكلفة. وبما أن الجدول الزمني لتنفيذ الجيل القادم من نظام التخطيط المركزي للموارد لم يحدد بعد، فلا يمكن الاطمئنان إلى أي موعد يحدد لتنفيذ هذه التوصية. ومع ذلك، يمكن تصور آجال زمنية تتراوح بين 2023 و2024.</p>	<p>88/2019 - يوصي المجلس بأن تستكشف المفوضية خيار عملية تفويض للسلطة بطريقة إلكترونية متكاملة في النظام. وينبغي أن تشمل العملية جميع وحدات التخطيط المركزي للموارد وأن تضمن الفصح الشامل لتضارب الأدوار على صعيد مجمل هيكل التخطيط المركزي للموارد. (الفقرة 88 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2019)</p>

باء- مبادرات الإصلاح	
<p>في إطار الاستجابة لهاتين التوصيتين، ستقوم المفوضية باستعراض أدوار ومسؤوليات وسلطات خطي الدفاع الأول والثاني وتعديلها تبعاً لذلك. وفي 20 تموز/يوليه 2020، أصدر معهد مراجعي الحسابات الداخليين تحديثاً هاماً لنموذج خطوط الدفاع الثلاثة. فالنموذج الذي يركز على المخاطر أصبح معززاً بمبادئ توجيهية وبات يبتعد عن التركيز على مفهوم "الدفاع" فقط. وسيستخدم النموذج الجديد أساساً لاستعراض المفوضية.</p>	<p>126/2019 - يوصي المجلس بأن تجعل المفوضية التمييز بين خطي الدفاع الأول والثاني أوضح في إطار الأدوار والمسؤوليات والسلطات.</p> <p>(الفقرة 126 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2019)</p> <p>135/2019 - يوصي المجلس بأن تميّز المفوضية بوضوح بين أدوار ومسؤوليات المكاتب الإقليمية والشعب كخط الدفاع الثاني.</p> <p>(الفقرة 135 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2019)</p>
<p>سيجري إعداد وإصدار مذكرة توجيهية لتوضيح أدوار ومسؤوليات المهام الجديدة في المكاتب الإقليمية.</p>	<p>141/2019 - يوصي المجلس بأن تحدد المفوضية الأدوار والمسؤوليات المنوطة بالوظائف الجديدة في المكاتب الإقليمية بطريقة واضحة وشفافة.</p> <p>(الفقرة 141 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2019)</p>
<p>استحدثت المفوضية بالفعل نموذجاً لتتبع التكاليف وأطلعت عليه مجلس مراجعي الحسابات أثناء مراجعة الحسابات. ويتيح هذا النموذج الآلي تتبع تخصيص الموارد والنفقات المتصلة باللامركزية والهيكلية الإقليمية. وقد تم بالفعل وضع مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية في الربع الثاني من عام 2019، واستخدمت جزئياً لقياس وتتبع وتقييم النتائج المرجوة. وسيجري التحقق من مؤشرات الأداء الرئيسية/تحديثها، وسوف تستحدث لوحات معلومات آلية لتيسير عملية الرصد.</p>	<p>168/2019 - يوصي المجلس بأن تقوم المفوضية بقياس وتعقب وتقييم النتائج المتوخاة وتكاليف اللامركزية والهيكلية الإقليمية.</p> <p>(الفقرة 168 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2019)</p>
جيم- الشركاء المنفذون	
<p>ستستعرض المفوضية العملية والنماذج، مع التركيز على معالجة المسائل المتصلة بالتكاليف المرتبطة بعدم الإغفاء من ضرائب القيمة المضافة.</p>	<p>216/2019 - يوصي المجلس بأن تستعرض المفوضية نماذج التكاليف بالقيام بعمليات الشراء إلى الجهات الشريكة المنفذة لضمان إجراء تحليل وجيه وحساب للتكاليف واتخاذ قرار مبرر. وينبغي أن يشمل ذلك حساب التكاليف عندما لا تكون الجهة الشريكة معفية من دفع ضريبة القيمة المضافة.</p> <p>(الفقرة 216 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2019)</p>
<p>ستعمل المفوضية، في الأجل القصير، على تحديد الاحتياجات الفورية لتعزيز القدرات في العمليات الميدانية، وستنظم دورات تدريبية لتحديث المعارف بشأن متطلبات إعداد وإدارة اتفاقات الشراكة فيما يتعلق بتطبيق سلسلة النتائج الحالية. ومع تجديد إطار النتائج (في إطار مشروع</p>	<p>231/2019 - يوصي المجلس بأن تحلل المفوضية مواطن الضعف في اختيار/ تعريف مؤشرات الأثر والنواتج ومؤشرات الأداء، وأن تستكشف الخيارات المتاحة لتحسين دعم العمليات القطرية في إعداد اتفاقات الشراكة.</p>

<p>الإدارة القائمة على النتائج)، المقرر أن يبدأ العمل به اعتباراً من عام 2022، سوف تتعزز قدرة العمليات القطرية على إدارة المشاريع من خلال مختلف خصائص الإطار الجديد. وستتيح سلسلة النتائج الجديدة التي يحددها المستخدمون وصفاً أفضل للنتائج المرجوة (الآثار والنواتج)، والنواتج المقررة، ومساهماتها في التغييرات (النواتج)، والموارد اللازمة لتحقيق النتائج. وعلاوة على ذلك، ستتاح للزملاء في الميدان فرص التدريب على متطلبات إطار النتائج الجديد وتطبيقه. وستكفل المفوضية أن يشمل التدريب وصلات ضرورية لتعزيز القدرات الميدانية في مجال إعداد وإدارة اتفاقات الشراكة، بهدف تحقيق مزيد من الاتساق في جميع العمليات القطرية.</p>	<p>(الفقرة 231 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2019)</p>
<p>دال - إدارة الأسطول العالمي</p>	
<p>ستعزز المفوضية إجراءاتها من أجل تحقيق تتبع أفضل للإيرادات التي تدرها إدارة الأسطول العالمي، وستستكشف سبل إعادة تخصيص الأموال إلى الأسطول العالمي بطريقة أكثر كفاءة.</p>	<p>257/2019 - يوصي المجلس المفوضية بأن تبسط عملية الميزانية المتعلقة بإدارة الأسطول العالمي وأن تمثل للأوامر الإداري وعنصر التمويل المركزي للأسطول العالمي التي ينبغي بموجبها إتاحة الإيرادات المتأتية من الإيجار والمبيعات للصندوق المكتفي ذاتياً لإدارة الأسطول العالمي. وإلى حين تبسيط عملية الميزانية، ينبغي تحديد وتتبع الإيرادات غير المخصصة المتأتية من الأسطول العالمي بشكل واضح وشفاف لأغراض الرصد، ثم تخصيصها لميزانية الأسطول العالمي حسبما يكون مناسباً.</p> <p>(الفقرة 257 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2019)</p>
<p>ستستكشف المفوضية التدابير اللازمة لتنفيذ خطة شاملة لشراء المركبات، على أساس مراعاة احتياجات العمليات من المركبات، على النحو الذي تقره المكاتب الإقليمية، فضلاً عن عدد المركبات التي سيتم التخلص منها خلال الفترة نفسها.</p>	<p>266/2019 - يوصي المجلس المفوضية بأن تتخذ تدابير لوضع خطة شاملة مجددة لشراء المركبات الخفيفة استناداً إلى تقييمات احتياجات العمليات منها وخطط التخلص منها.</p> <p>(الفقرة 266 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2019)</p>
<p>هـ - إجراءات التخصيص والإنفاق في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع</p>	
<p>ستدرس المفوضية هذه العملية في إطار الاستعراض الشامل للترتيبات مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وقد بدأت المفوضية مناقشات مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لاستعراض وتنقيح اتفاق حزيران/يونيه 1998 بين الكيانين بغية ضمان أن يكون "ملائماً للغرض" بالنسبة للنظم الجديدة للموارد البشرية. وفي إطار هذه المناقشات، ستخضع للاستعراض أيضاً إدارة الترتيبات (كما ترد في اتفاقات المدفوعات).</p>	<p>297/2019 - يوصي المجلس المفوضية بأن تضع ضوابط امتثال من أجل ضمان قيام موظفيها بتسجيل بيانات موثوقة في نظام إدارة النظم والموارد والأفراد بهدف تيسير الإبلاغ والرصد.</p> <p>(الفقرة 297 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2019)</p>

<p>في إطار المناقشات بشأن إدارة اتفاقات المدفوعات التي يرميها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في المستقبل، ستقترح المفوضية على هذا المكتب إجراءات مالية جديدة بهدف تحقيق رصد ومتابعة أكثر كفاءة وانتظاماً للميزانية المخصصة لهذا المكتب.</p>	<p>302/2019 - يوصي المجلس المفوضية بأن تتخذ تدابير تكفل الرصد والمتابعة المنتظمين للميزانية المرصودة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ وينبغي على وجه الخصوص أن تستعرض المفوضية الميزانية المرصودة خلال السنة وأن تفرج عن الأرصدة المتبقية المحجوزة بمجرد تسوية فواتير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.</p> <p>(الفقرة 302 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2019)</p>
<p>تعكف المفوضية على إدراج آلية لتحليل الجدوى في أوامرها الإدارية بشأن القوى العاملة المنتسبة، المقرر إصدارها في الربع الثالث من عام 2020. ويُيسر استبيان تحليل الجدوى توثيق مبررات استخدام اتفاقات التعاقد الفردية وتفصيلها.</p>	<p>316/2019 - يوصي المجلس المفوضية بأن تحدد بمزيد من الوضوح الظروف التي يعتبر فيها استخدام اتفاقات التعاقد الفردي (وهو المصطلح التي تستخدمه المفوضية للإشارة إلى عقود مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع) مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع معقولاً وضرورياً لعملياتها. وينبغي تحديد الأسباب التشغيلية الوجيهة في إطار المفوضية من خلال تقديم أمثلة لضمان الاستخدام المناسب لاتفاقات التعاقد الفردي مع مكتب خدمات المشاريع.</p> <p>(الفقرة 316 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2019)</p>
<p>واو- نشر نظام جديد للتسجيل وإدارة القضايا وحماية البيانات</p>	
<p>ستقوم المفوضية بصياغة أمر إداري يعمم على جميع مراقبي البيانات في مواقع proGres v4. وسوف يحدد هذا الأمر الإداري المبادئ التوجيهية الإلزامية والأجال الزمنية لوقف تشغيل الإصدار 3 من نظام proGres.</p>	<p>342/2019 - يوصي المجلس المفوضية بأن تقدم مزيداً من التفاصيل في التوجيهات المؤقتة وأن تضع الصيغة النهائية لها بوصفها مبادئ توجيهية إلزامية تتعلق بوقف تشغيل الإصدار 3 من نظام proGres وتتضمن "الجدول الزمني لتوجيهات وقف التشغيل".</p> <p>(الفقرة 342 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2019)</p>
<p>نفذت المفوضية بالفعل آلية تتبع لتمكين مراقبي البيانات من التأكد إلكترونياً من وقف تشغيل الإصدار 3 من نظام proGres. أما التنفيذ التقني فسيكون مشمولاً بالأمر الإداري المقترح المذكور في الرد على التوصية الواردة أعلاه والمتعلقة بالفقرة 342 من التقرير. وسيظل إتمام عملية التأكد متوقفاً على الجدول الزمني لوقف التشغيل.</p>	<p>343/2019 - يوصي المجلس بأن يوجه كل ممثلي العمليات القطرية إلى المكاتب الإقليمية والمقر وثيقة تحمل توقيع كل منهم تؤكد وقف تشغيل الإصدار 3 من نظام proGres.</p> <p>(الفقرة 343 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2019)</p>
<p>ستدرج المفوضية في سياسة حماية البيانات على الصعيد العالمي وما يتصل بها من تعليمات إدارية توجد حالياً قيد الإعداد شرطاً لتعيين مراقبين للبيانات على الصعيد العالمي والإقليمي.</p>	<p>353/2019 - يوصي المجلس بأن تشترط سياسة المفوضية لحماية البيانات تعيين مراقبين للبيانات على الصعيد العالمي والإقليمي.</p> <p>(الفقرة 353 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2019)</p>

<p>ستكفل المفوضية إدراج تكاليف وتنفيذ تقييمات الأثر في مجال حماية البيانات من الناحية الإجرائية في دورة حياة إدارة مشاريع تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سواء كانت تؤدي مركزياً في المقر أو على الصعيد الإقليمي أو المحلي/الميداني. وقد وافقت اللجنة التوجيهية للنظام المتكامل لتسجيل السكان وإدارة الهويات (النظام المتكامل) التابع للمفوضية على إنشاء فريق تحليل للنظام المتكامل سيوسع نطاق الرقابة على مبادرات التطوير المحلية وطلبات التشغيل البيئي. وسيبدأ العمل بإجراءات تشغيل موحدة لإنفاذ مبدأ الخصوصية منذ مرحلة التصميم وستدرج في ذلك تقييمات الأثر في حماية البيانات كخطوة ضمن مسار تجهيز التطبيقات. وبالإضافة إلى ذلك، من المقرر إطلاق حملة تواصل كاملة فيما بين المكاتب الإقليمية والميدان لضمان قيام وحدات إدارة البيانات وإدارة الهوية وتحليلها بتحديد النظم القائمة التي تحتوي على بيانات شخصية عن الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية، مما قد يتطلب الاضطلاع بتقييمات الأثر في مجال حماية البيانات.</p>	<p>360/2019 - يوصي المجلس المفوضية بأن تجري تقييمات للأثر على حماية البيانات في مرحلة مبكرة من أجل ضمان مراعاة نتائجها عند تخطيط وتصميم نظم جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز الخاصيات الرئيسية لنظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القائمة وقابلية النظم للتشغيل البيئي من أجل تجهيز البيانات الشخصية.</p> <p>(الفقرة 360 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2019)</p>
<p><u>التوصيات الرئيسية المتبقية من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2018</u></p>	
<p>ألف - الاستنتاجات المتعلقة بالمالية</p>	
<p>لم توافق المفوضية على هذه التوصية. وستنظر بدلاً من ذلك في تنقيح عرض الأصول الصافية بمجرد تنقيح المعيار الجديد المتعلق بإثبات الإيرادات. وفي شباط/فبراير 2020، أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مجموعة من ثلاثة مشاريع جديدة لعرض المعايير تغطي مسائل إثبات الإيراد ومصروفات التحويل، من أجل التماس التعليقات عليها. وتقوم المفوضية حالياً باستعراض الآثار المترتبة على مشاريع عرض المعايير هذه فيما يتعلق بالإبلاغ المالي.</p>	<p>20/2018 - يوصي المجلس بأن تنقح المفوضية عرض صافي الأصول وتفصح عنها في البيانات المالية، بحيث يُضمن عدم استخدام المعلومات المتعلقة بحاسبة الصناديق إلا بالقدر الذي يحقق غرض تكملة متطلبات المعايير المحاسبية الدولية السارية.</p> <p>(الفقرة 20 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2018)</p>
<p>أقرت على الصعيد الداخلي في حزيران/يونيه 2020 متطلبات العمل المتعلقة بتنفيذ خاصية في النظام لتحديد المشتريات المرشحة لنقلها إلى الشركاء، وستنفذ هذه الخاصية قبل نهاية عام 2020.</p>	<p>50/2018 - يوصي المجلس بأن تضع المفوضية عملية محاسبية وتوجيهات متسقة بخصوص البنود المشتركة لغرض نقل ملكيتها مباشرة إلى كيانات أخرى، لا سيما في الحالات التي لا يشار فيها إلى تنفيذ برنامج محدد. وينبغي للمفوضية أن تضع علامة تنبيهية أمام هذه البنود في نظام إدارة النظم والموارد والأفراد وأن تفصح عن المصروفات الناشئة عن عمليات التحويل هذه بصورة منفصلة في الملاحظات على البيانات المالية.</p> <p>(الفقرة 50 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2018)</p>

باء- مبادرات الإصلاح	
<p>ستتناول هذه التوصية أيضاً الإجراءات المذكورة أعلاه في ردود المفوضية على التوصيات 126 و135 و141 من تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعام 2019.</p>	<p>64/2018 - يوصي المجلس بأن تكفل المفوضية التنسيق الجيد لأطر المساءلة والسلطات وخطوط التسلسل الإداري للمديرين في الهياكل المستحدثة على الصعيد الإقليمي وفي المقر. وينبغي أن تُدمج خطوط التسلسل الإداري وأطر المساءلة والسلطات في الهياكل الحالية للمفوضية وأن توفر القدر اللازم من التنسيق والرصد في المقر.</p> <p>(الفقرة 64 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2018)</p>
<p>تشتمل مُهج الإدارة الجديدة القائمة على النتائج وهيكل النتائج (الأثر والنتائج والنواتج) وظيفة لتصنيف المعلومات المتعلقة بالمؤشرات على مستوى النواتج بحسب الجهات المنفذة (مكاتب المفوضية وكذلك شركاء المشاريع) من أجل تيسير ربط المعلومات المتعلقة بالميزانية/النفقات بالنتائج على نحو أفضل، بحسب الجهة المنفذة. وسيتيح نموذج التخطيط الاستراتيجي المتعدد السنوات الذي ستعتمده المفوضية مستقبلاً للعمليات القطرية اختيار الدورة الاستراتيجية التي ترغب في اتباعها. وعلاوة على ذلك، يراعي تصميم إطار النتائج الجديد مشاركة المفوضية في مختلف العمليات المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك خطط الاستجابة الإنسانية، وكذلك خطط الاستجابة لاحتياجات اللاجئين. ولا يزال الموعد الزمني لبدء تشغيل نظام الإدارة الجديد القائم على النتائج في أوائل عام 2021. وستتاح المعلومات المتعلقة بالخطط القطرية لعام 2022 (وبعضها سيكون استراتيجيات متعددة السنوات) على منصة الإدارة القائمة على النتائج الجديدة اعتباراً من النصف الثاني من عام 2021.</p>	<p>77/2018 - يوصي المجلس بأن تستخدم المفوضية الأداة الجديدة للإدارة القائمة على النتائج لعرض العلاقة بين المدخلات والنواتج والنتائج، بما في ذلك المخرجات المنجزة من قبل الشركاء المنفذين، وأن تيسر المواءمة بين خطط العمليات القطرية والعمليات المشتركة بين الوكالات والمتعددة الشركاء.</p> <p>(الفقرة 77 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2018)</p>
جيم- الضوابط الداخلية: المسائل المشتركة بين القطاعات	
<p>استحدثت المفوضية تحليلاً منفصلاً لكل عنصر من عناصر الأجر الرئيسية (المرتب الإجمالي، وتسوية مقر العمل، وبدل الإعالة، واشتراكات المعاشات التقاعدية) في إجراءات كشوف المرتبات في نهاية الشهر لتحليل تقلبات المرتبات واستحقاقات الموظفين. وستدرج المفوضية في تحليلها الموجز الإجمالي المدفوعات المرتبات للموظفين وستستخدم الرسوم البيانية لتصور الفروق الرئيسية.</p>	<p>147/2018 - يوصي المجلس بأن تعزز المفوضية تحليلها للفروق في المرتبات واستحقاقات الموظفين لتنفيذ الضوابط التي تتطلبها مصفوفة الرقابة المالية.</p> <p>(الفقرة 147 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2018)</p>

<p>قدرت المفوضية أنه من غير الممكن تنفيذ عملية تتبع وتسجيل مركزية في عمود مستقل من الإجراءات التصحيحية التي يتعين على 400 موظف إداري من الموارد البشرية اتخاذها في مواقع جغرافية مختلفة على نطاق العالم. واختارت المفوضية استكشاف حلول بديلة لجعل عدد لا بأس به من هذه القيود يُجهز آلياً بغية ضمان الامتثال لاشتراطات تسجيل بيانات الموارد البشرية. وفي هذا الصدد، أنشئ فريق عامل في أيلول/سبتمبر 2019 لمراجعة قائمة تقارير الموارد البشرية والتوصية بالتغييرات اللازم وكذلك تقديم المشورة بشأن استخدام التشغيل الآلي للعمليات في ضوء الإمكانيات المحدودة لتعزيز النظام الحالي. وبالإضافة إلى ذلك، وربما الأهم من ذلك كله، من المقرر أن تنتقل المفوضية إلى نظام أكثر قوة يستند إلى نظام التخطيط المركزي للموارد القائم على الحوسبة السحابية، الذي من المتوقع أن يعزز عمليات تسجيل البيانات والموافقة عليها ومراجعتها.</p>	<p>156/2018 - يوصي المجلس بأن تقوم المفوضية بتوثيق عمليات التشغيل المنتظمة لإعداد تقارير رصد الموارد البشرية في ملف يحتوي على سجل لتتبع التقارير. وينبغي تحميل التقارير التي أسفرت عن نتائج في نظام eSafe (نظام المفوضية الإلكتروني لإدارة الوثائق). وينبغي أن توثق المفوضية الاستعراض في عمود مستقل لتقارير نظام إدارة النظم والموارد والأفراد عن الموارد البشرية وأن تتخذ الإجراءات (التصحيحية) الملائمة، إذا لزم الأمر. وينبغي زيادة عدد تقارير الموارد البشرية المعدة آلياً.</p> <p>(الفقرة 156 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2018)</p>
<p>دال - الضوابط الداخلية: الشركاء المنفذون</p>	
<p>اتخذت المفوضية تدابير، في الأجل القصير، تسمح للشركاء وموظفي المفوضية بالتوقيع الإلكتروني على التقارير المالية للمشاريع، وتقارير الرصد وتقارير التحقق، وفقاً لخطة تفويض السلطة المعمول بها. وفي محاولة لمعالجة أوجه القصور المشار إليها في هذه التوصية، تعمل المفوضية على وضع نظام لإدارة المشاريع والرقابة عليها، وهي تعمل بنشاط مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى لتقييم مختلف الخيارات المتاحة لأدوات إلكترونية مناسبة تساعد على تعزيز العمليات الحالية.</p>	<p>235/2018 - يوصي المجلس بأن تقوم المفوضية بتنفيذ المزيد من العمليات إلكترونياً، مثل تقديم الشركاء تقاريرهم المالية عن طريق بوابة شركاء الأمم المتحدة، والتوقيع الإلكتروني للموافقة على تقارير الشركاء المالية ليحل محل توقيعات التحقق التي تتم حالياً خارج الشبكة الإلكترونية حيثما أمكن، وذلك بهدف تيسير تعزيز الضوابط الداخلية. وعندما تنفذ التوقيعات الإلكترونية، ينبغي للمفوضية أن تتأكد من أن السلطات تتماشى مع خطة تفويض السلطة.</p> <p>(الفقرة 235 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2018)</p>
<p>عُدّل، اعتباراً من منتصف تموز/يوليه 2019، شكل التقارير المالية للمشاريع لتعزيز توافرها مع الأقساط التي ستدفع للشركاء. وستخضع نماذج التقارير المالية للمشاريع الحالية لمزيد من الاستعراض من أجل تقدير أفضل طريقة لمواءمة الأداء مع جدول دفع الأقساط.</p>	<p>262/2018 - يوصي المجلس بأن تعمل المفوضية على تعزيز صلة استعراض الأداء والاحتياجات من الموارد بتسديد الأقساط الإضافية وعلى توثيق الاستعراض وفقاً لذلك عند الشروع في تسديد الأقساط الإضافية.</p> <p>(الفقرة 262 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2018)</p>
<p>غيرت المفوضية في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، نماذج نقل الملكية في نظام إدارة النظم والموارد والأفراد لضمان إبراز رقم تعريف اتفاقية الشراكة وربطه بنقل الملكية. وستقيم المفوضية النماذج الحالية لتحديد أنسب طريقة لإدخال حقل إلزامي يُدرج فيه أيضاً الغرض من النقل.</p>	<p>267/2018 - يوصي المجلس المفوضية بأن تربط بشفافية عمليات نقل الملكية باتفاقات الشراكة في المشاريع في الحالات التي يكون فيها المستفيد شريكاً في التنفيذ. وينبغي أن يُذكر في اتفاق نقل الملكية وتسجيلات إدارة النظم والموارد والأفراد رمز تحديد اتفاق الشراكة في المشروع. وينبغي أن يحدد بوضوح الغرض من هذا النقل، وأن تنص عليه اتفاقات نقل الملكية.</p> <p>(الفقرة 267 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2018)</p>

هاء - إدارة الأسطول العالمي	
<p>وضعت المفوضية استراتيجية منقحة تغطي الفترة 2019-2021. غير أن المجلس رأى أن من المفيد تطعيم تلك الوثيقة بمحتويات إضافية. وستُحدّث المفوضية الاستراتيجية لكي تأخذ في الاعتبار التوصيات التي قدمتها مجموعة الأمم المتحدة المعنية بالابتكارات في مجال الأعمال فضلاً عن هذه التوصية المتبقية بشأن مراجعة الحسابات. ومن المتوقع أن تكتمل استراتيجية الأسطول المنقحة بحلول نهاية عام 2020.</p>	<p>299/2018 - يوصي المجلس المفوضية بإدماج نتائج تقرير التقييم في استراتيجية الأسطول المقبلة وتقييم تسلسل وأهمية العمليات التي يتعين تنفيذها وترتيب أولوياتها وفقاً لذلك.</p> <p>(الفقرة 299 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2018)</p>
<p>العمليات الميدانية ملزمة أصلاً، بموجب الأمر الإداري السنوي المتعلق بأنشطة نهاية السنة، بإدخال بيانات أداة التحليل FleetWave بانتظام. وبغية زيادة تبسيط عملية إدخال البيانات، استحدث نموذج تحميل الجملة للبيانات المتعلق بالوقود، بينما يجري تحديث آخر لتحميل الجملة لبيانات الصيانة والإصلاح.</p>	<p>300/2018 - يوصي المجلس بأن يكون المستوى الميداني ملزماً بتسجيل جميع البيانات التشغيلية والمالية في أداتي التحليل (FleetWave/نظام تعقب المركبات)، وأن يتمكن موظفو إدارة الأسطول العالمي من الوصول إلى جميع قواعد البيانات، وأن يتمتعوا بالقدرة على أداء الخدمات التحليلية وتقييم البيانات.</p> <p>(الفقرة 300 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2018)</p>
واو - الضوابط الداخلية: المتعاقدون	
<p>ستصدر المفوضية أمراً إدارياً جديداً بشأن إدارة القوى العاملة المنتسبة في الربع الثالث من عام 2020. وسيؤكد هذا الأمر الإداري على أهمية تخطيط القوة العاملة وسيضمن اشتراطات بتوثيق المبررات عند التعاقد مع شريك متناسب، بما في ذلك فرادي المتعاقدين.</p>	<p>307/2018 - يوصي المجلس بأن تعزز المفوضية مبرراتها ووثائقها المتعلقة بتعيين المتعاقدين الأفراد في الظروف التي لا تتوفر فيها القدرة المطلوبة في المفوضية.</p> <p>(الفقرة 307 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2018)</p>
<p>بموجب الأمر الإداري الجديد المرتقب المتعلق بإدارة القوى العاملة المنتسبة، تقترح المفوضية إلغاء البند المتعلق بالتوقف المؤقت الإلزامي عن الخدمة بالنسبة لفرادي المتعاقدين. وسيستعاض عن هذا البند بمدة قصوى لعقود فرادي المتعاقدين، يقترح أن تكون خمس سنوات. وستطبق استحقاقات الإجازات ومبادئ السلامة والصحة المهنية على فرادي المتعاقدين، ويقترح أن تكون مطابقة لتلك المطبقة في سياق اتفاقات قوة العمل لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.</p>	<p>310/2018 - يوصي المجلس بأن تكفل المفوضية استيفاء شرط التوقف المؤقت الإلزامي عن الخدمة لمدة ثلاثة أشهر كاملة في جميع الحالات. ولذلك، ينبغي للمفوضية أن ترصد مدة العقود من أجل الامتثال للحدود الزمنية المنطبقة.</p> <p>(الفقرة 310 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2018)</p>
<p>ستصدر المفوضية أمراً إدارياً جديداً بشأن إدارة القوى المنتسبة في الربع الثالث من عام 2020، سيكرر التأكيد على أهمية عملية فحص مستندات الموظفين.</p>	<p>316/2018 - يوصي المجلس بأن تقدم المفوضية إرشادات واضحة إلى الشعب والعمليات الميدانية (الهيئات القائمة بالتعيين) لزيادة الوعي بمسألة التحقق من قابلية الموارد البشرية للاستخدام. وينبغي أن تعدل المفوضية سياساتها ذات الصلة في مجال التحقق من قابلية الموارد البشرية للاستخدام وضمان مشاركة وحدة الشراكات المنتسبة في عملية التحقق تلك.</p> <p>(الفقرة 316 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2018)</p>

<p>بدأت المفوضية العمل في 18 موقعاً بوحدة للتوظيف المحلي في إطار إدارة النظم والموارد والأفراد تستخدم في تعيين موظفين محليين. وتعكف المفوضية حالياً على تقييم مدى إمكانية استخدام هذه الوحدة أيضاً بوصفها تديراً مؤقتاً لتوظيف القوة العاملة المنتسبة، بما في ذلك فرادى المتعاقدين. وعلى المدى الطويل، سوف تنفذ التوصية بالكامل من خلال اعتماد نظام الموارد البشرية الجديد الذي سيحل محل إدارة النظم والموارد والأفراد. وباستخدام وحدة التوظيف المحلية، في الأجل القصير، أو نظام الموارد البشرية الجديد، على المدى الطويل، تهدف المفوضية إلى إدماج توظيف فرادى المتعاقدين في مسارات عمل أفضل تنظيمياً مكرسة لتوظيف الموظفين في سياق إدارة النظم والموارد والأفراد أو في النظام الجديد للتخطيط المركزي للموارد. ومن خلال هذا التكامل، ستتعزز عملية اختيار فرادى المتعاقدين عن طريق إضافة خطوات لها أدوار ومسؤوليات منفصلة وكذا عملية اعتماد مستقلة في النظام، مما يؤدي إلى زيادة الشفافية والاتساق على نطاق المنظمة، ويترتب عليه مزيد من الوضوح في تفويض السلطة والمساءلة، والرقابة المركزية.</p>	<p>324/2018 - يوصي المجلس بأن تكفل المفوضية خضوع عملية تحديد واختيار المتعاقدين بكاملها للتحقق على نحو مستقل أو استنادها إلى مسار عمل للموافقة (باعتباره جزءاً لا يتجزأ من وحدة نظام إدارة النظم والموارد والأفراد) بغية زيادة الشفافية والكفاءة في قرارات الاختيار التي يتخذها المدير المكلف بالتعيين.</p> <p>(الفقرة 324 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2018)</p>
<p>في سياق المشاورات التي تجري أثناء إعداد الأمر الإداري ذي الصلة، خلصت المفوضية إلى أن تحليل التكاليف والفوائد بالنسبة للتعاقد مع المتعاقدين ينبغي بالأحرى أن يكون جزءاً من تحليل أوسع للجدوى يجري على مستوى عمليات التوظيف. وفي إطار الأمر الإداري الجديدة المرتقب، أعد نموذج لتحليل الجدوى، وسيكون أحد مكوناته هو تكلفة تعيين قوة عاملة منتسبة، بما في ذلك فرادى المتعاقدين.</p>	<p>328/2018 - يوصي المجلس أيضاً بأن تجري المفوضية تحليلاً لتحديد ما إذا كان تعيين المتعاقدين هو الحل الأكثر فعالية من حيث التكلفة.</p> <p>(الفقرة 328 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2018)</p>
<p>زاي- تكنولوجيا المعلومات/الأمن السيبراني وحماية البيانات</p>	
<p>تعمل المفوضية على إصدار أمر إداري بشأن أمن المعلومات بحلول نهاية عام 2020.</p>	<p>343/2018 - يوصي المجلس بأن تضع المفوضية معايير إلزامية دنيا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق المفوضية في إطار حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أقرب وقت ممكن.</p> <p>(الفقرة 343 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2018)</p>
<p>تنفذ المفوضية، بفضل الأموال المرصودة لبرنامج التحول في مجال الأمن السيبراني، ممارسات جيدة في مجال أمن المعلومات، حيث لا تتوفر بعد معايير الأمن الدنيا.</p>	<p>345/2018 - يوصي المجلس بأن توفر المفوضية مزيداً من الأموال من أجل تنفيذ ورصد المعايير الدنيا الإلزامية في مجال أمن المعلومات في الميدان.</p> <p>(الفقرة 345 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2018)</p>

<p>تعتمد المفوضية إنشاء مجلس لأمن المعلومات لإشراك المزيد من كبار المسؤولين في جهود الأمن السيبراني. وقد عُيّن رئيس موظفي أمن المعلومات، وهذه الوظيفة مقرها في جنيف في شعبة نظم المعلومات والاتصالات، وشاغلها مسؤول أمام كبير موظفي المعلومات. وسيرد وصف دور ومهام رئيس موظفي أمن المعلومات في الأمر الإداري الجديد المتعلق بأمن المعلومات المقرر إصداره بحلول نهاية العام. وسيقدم رئيس موظفي أمن المعلومات تقارير منتظمة إلى المجلس تقارير ذات صلة بأمن المعلومات.</p>	<p>365/2018 - يوصي المجلس بأن تعزز المفوضية وظيفة رئيس موظفي أمن تكنولوجيا المعلومات وأن تزيد التفاعل مع الإدارة العليا. وبغية ضمان هذه الوظيفة، يوصي المجلس المفوضية بإعادة تحديد وبيان دور رئيس موظفي أمن تكنولوجيا المعلومات ومهامه في مبادئ توجيهية إلزامية وشاملة لأمن المعلومات تحدّد المتطلبات الإجبارية والضوابط ومسؤوليات جميع الجهات صاحبة المصلحة. وينبغي أن توفر المبادئ التوجيهية الإلزامية أيضاً لرئيس موظفي أمن تكنولوجيا المعلومات تسلسلاً إدارياً يمكنه من الوصول إلى هيئة استشارية مكلفة بالإبلاغ تشمل أعضاء من الإدارة العليا.</p> <p>(الفقرة 365 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2018)</p>
<p>نُقلت بالفعل وظيفة كبير موظفي حماية البيانات من شعبة الحماية الدولية إلى دائرة البيانات العالمية. وسيكفل رئيس دائرة البيانات العالمية، بالتشاور مع مدير شعبة الحماية الدولية وموظف حماية البيانات، هيكل العمل المطلوب والمشاركة اللازمة لتيسير وصول موظف حماية البيانات على النحو المناسب إلى فريق كبار الموظفين التنفيذيين. وأعيد النظر في الموعد المحدد للتشاور والانتهاه من الهيكل وتقرر أن يكون في الربع الثالث من عام 2020 لمراعاة هذه التطورات.</p>	<p>387/2018 - يوصي المجلس بأن تتاح لموظف حماية البيانات في المفوضية السبل المناسبة للوصول إلى الإدارة العليا.</p> <p>(الفقرة 387 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2018)</p>
<p><u>التوصيات الرئيسية المتبقية من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2017</u></p>	
<p>ألف - استخدام فرادى الخبراء الاستشاريين</p>	
<p>أصبح كبار شركاء الموارد البشرية في جميع المكاتب الإقليمية يباشرون مهامهم، منذ كانون الثاني/يناير 2020، وتولوا مهمة الإشراف فيما يخص إدارة عقود الموظفين المنتسبين من أجل ضمان الامتثال للسياسات. وسيعزز الأمر الإداري المرتقب بشأن إدارة القوى العاملة المنتسبة دور كبار الشركاء في الموارد البشرية عن طريق تفويض المزيد من السلطات لهم من أجل ضمان زيادة الكفاءة في إدارة عقود الموظفين المنتسبين.</p>	<p>172/2017 - يوصي المجلس بأن تعزز المفوضية الامتثال لسياساتها وإجراءاتها التشغيلية الموحدة بشأن فرادى الخبراء الاستشاريين، وأن تكفل فعالية إدارة عقود الخبراء الاستشاريين، وأن تنظر في تحقيق المركزية في بعض مهام وحدات التوظيف للحصول على مستوى أعلى من التخصص.</p> <p>(الفقرة 172 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2017)</p>
<p>بينما يتناول الأمر الإداري بشأن استخدام القوة العاملة المنتسبة المسائل الشاملة ذات الصلة بجميع فئات القوة العاملة المنتسبة، سيركز مرفقاه الأول والثاني على الاستعانة بالخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين. وسيتناول المرفق الثاني من الأمر الإداري الذي أُعد حديثاً البنود المدرجة في هذه التوصية، وسيوفر مزيداً من الوضوح بشأن النقاط المحددة.</p>	<p>181/2017 - يوصي المجلس بأن تستعرض المفوضية سياساتها والإجراءات التشغيلية الموحدة بشأن استخدام فرادى الخبراء الاستشاريين. وخلال هذه العملية ينبغي أن تعزز المفوضية التوجيهات المتعلقة بشروط الإعلانات، والفصل بين الواجبات، وعمليات القيام باستثناءات، وعمليات تحديد أتعاب الخبراء الاستشاريين والتفاوض بشأنها، والوثائق التي تدعم تسوية المدفوعات، وعملية إدارة الملفات.</p> <p>(الفقرة 181 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2017)</p>

باء- إدارة سلسلة الإمداد	
<p>تدرك المفوضية أنه من الممكن تحقيق فوائد محتملة عن طريق إدارة مخزونها من مواد الإغاثة الأساسية على المستوى المؤسسي. بيد أنه نظراً لأن العمليات القطرية تدير حالياً مخزونات مواد الإغاثة الأساسية، ولأن الإدارة اللامركزية عنصر هام في هيكل المنظمة، فإنه يتعين تقييم هذا التغيير بعناية بالاشتراك مع العمليات المعنية والمكاتب الإقليمية وفريق الإدارة العليا في المقر. وكأساس لهذه المناقشة، ستقوم شعبة الطوارئ والأمن والإمداد بصياغة مذكرة مفاهيمية تعرض مقترحاً عن كيف يمكن تنفيذ الإدارة الشاملة لمخزونات مواد الإغاثة الأساسية في إطار عملية الهيكلة الإقليمية الجارية، وما هي التكاليف والفوائد الممكنة بالنسبة للمنظمة. واستناداً إلى المذكرة المفاهيمية، ستجرى مداورات مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المكاتب الإقليمية والشعب ذات الصلة.</p>	<p>2017/213 - يوصي المجلس بأن تقيّم المفوضية الكيفية التي يمكن بها تحقيق إدارة أكثر كفاءة لمواد الإغاثة الأساسية الموجودة في المخازن، والتي تشمل إمدادات العمليات القطرية. وهذا التقييم ينبغي أن يتناول مسألة ما إذا كان يمكن أن تُعتبر المفوضية منظمة واحدة فيما يتعلق بمسألة "ملكية" مخزوناتنا.</p> <p>(الفقرة 213 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2017)</p>
جيم- إدارة استمرارية تصريف الأعمال من منظور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	
<p>المفوضية بصدد إضافة التطبيقات ذات الصلة في نظام الحوسبة السحابية.</p>	<p>2017/234 - يوصي المجلس بأن تدرج المفوضية التطبيقات المتبقية في خطة استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث من أجل زيادة أمن البيانات لديها.</p> <p>(الفقرة 234 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2017)</p>
<p>بينما يجري إعداد دليل العمليات الميدانية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى المقر، تستمر أنشطة التخزين الاحتياطي واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في الميدان. وأصدرت مؤخراً شعبة نظم المعلومات والاتصالات تعليمات منقحة بشأن التخزين الاحتياطي تتعلق بالتحول من نظام ويندوز 7 إلى نظام ويندوز 10.</p>	<p>2017/240 - يوصي المجلس بأن تنفذ المفوضية مبادئ توجيهية شاملة للتخزين الاحتياطي واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في كل من العمليات القطرية. وينبغي أن تكون المبادئ التوجيهية مدججة ضمن إدارة استمرارية تصريف الأعمال على الصعيد المحلي.</p> <p>(الفقرة 240 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2017)</p>